

التعاقد، مشروع الإنسان

الأب جورج صقر
رئيس مجلس الإدارة
٢٠١٤

مقدمة

وُلدت الحركة التعاقدية من معاناة الناس ومن نضالهم ضد الفقر والبؤس والحرمان خلال سنوات الحرب الأخيرة في لبنان، والمعاناة ذاتها هي على ازدياد نظراً لما يشهده مجتمعنا من تدهور وتراجع في اقتصاده، وفي ظل غياب كامل للدولة لجهة الاهتمام بالرعاية الاجتماعية لكل أبنائها على السواء. لقد تنامت في السنوات القليلة الماضية الحركة التعاقدية وكثر إنشاء صناديق تعاقد صحية. تعددت جهات مؤسسيها وغاياتهم وانتماءاتهم، فكانت منها صناديق تنتمي إلى جمعيات وأحزاب وطوائف ومذاهب، وأخرى تتبناها شركات، وأخرى أسسها أفراد ويديرونها، حصرياً، مع عائلاتهم.

في العام ١٩٧٧ صدر المرسوم الاشتراعي ٧٧/٣٥ ومراسيم تنظيمية أخرى تشرع إنشاء صناديق تعاقدية صحية وتنظم أعمالها. لم يعف هذا المرسوم الاشتراعي، إطلاقاً، الدولة من مسؤولياتها تجاه مواطنيها، كما أنه لم ينو إعطاها الحجة لتتخلى عن حمايتهم وتأمين الضمانة الاجتماعية على أنواعها لهم ولعائلاتهم، بل أراد به المشرع، بالإضافة إلى نقل تجربة الدول المتطورة في التعاقد وفلسفته وروحيته، مشاركة المجتمع الأهلي مشاركة واسعة ومتكاملة مع القطاع العام والمؤسسات الحكومية دون أن يهمل دور القطاع الخاص. هذه المشاركة تكون مرتكز الاقتصاد الاجتماعي الذي يحقق تماسك المجتمع وصهر أبنائه في مواطنة فاعلة.

حدّد النظام الأساسي للإتحاد العالمي للتعاقد (AIM) ١٩٦٢ التعاقد بأنه "الرابط المعنوي الذي، على أساسه، تقوم وتنظم كل علاقة بين أبناء مجتمع واحد، وهو يشكل واحدة من القيم الإنسانية المكتملة لأي نظام سياسي. الإنتساب إلى التعاقد هو ميثاق حر، يُصبح من خلاله أناس، غير متساويين مادياً، صحياً واجتماعياً، مجموعة متضامنة ومتساوية بالحقوق والواجبات. فالتعاقد الذي يتم، بفعل إرادة حرة ومستقلة، يشكل نهجاً في التعاون والتماسك والمسؤولية، يُنتج مواطنة صالحة وديمقراطية حقيقية".

في نهاية الثمانينات وبعد نضال طويل للحركة التعاقدية مع مجموعة الدول الأوروبية تبنت هذه الأخيرة مبادئ التعاقد واعتمدها وفرضتها على الدول الأعضاء، كما اتخذت القرارات المناسبة لتطبيقها. أما على صعيد الأمم المتحدة فقد دعت منظمات الإغاثة الدولية في الدول النامية إلى اعتبار التعاقد الأداة الأقوى في تنمية الاقتصاد القومي وإعادة بناء المجتمع، لأنه قادر على تطوير نظام صحي يتجاوب مع حاجات الناس الذين يعيشون الحرمان والعوز والفقر، بالإضافة إلى ما يُعاني القطاع الصحي الحكومي في هذه البلدان من نقص وفساد وإهمال مدقع.

مبادئ التعاقد وقيمه

على ضوء كل ذلك، وبعد تجربتنا الطويلة في العمل التعاقدية، لا بدّ لنا من وقفة تفويمية متجردة، صريحة وشفافة، وإعادة قراءة مبادئ التعاقد وقيمه بموضوعية ومسؤولية. أهم هذه القيم والمبادئ هي:

١. الحرية: تتشكل صناديق التعاقد من مجموعة من الأشخاص، ينتسبون إليها بحريتهم ويعملون معاً لأهداف واحدة وموحدة. تتمتع هذه الصناديق باستقلالية إدارية ومالية تامة وهي لا تنتمي لأي جهة سياسية، مالية، نقابية، دينية أو مذهبية.

٢. **التضامن:** هو مبدأ التعاضد وقيّمته الجوهرية. تناضل صناديق التعاضد كي لا تضحي صحة الإنسان سلعة تجارية، كما يرفض التعاضد كلّ أنواع التمييز، ويؤمن، بمساواة، العلاج اللازم لجميع الأعضاء المنتسبين.
 ٣. **المسؤولية:** يسعى التعاضد إلى إحياء روح المسؤولية لدى الأعضاء المنتسبين، بحيث يصبح كل منهم مسؤولاً عن الحفاظ على صحته وصحة ذويه، وملماً بإدارة ملفه الصحيّ بمهنية مميزة وشفافية.
 ٤. **الديموقراطية:** يُنتخب مسؤولو صناديق التعاضد الإداريون من الأعضاء المنتسبين بعملية ديموقراطية: "صوت واحد للعضو الواحد"، ما يمنح المنتسبين الحقّ في المشاركة بإدارة الصندوق.
 ٥. **المتابعة:** صناديق التعاضد الصحية هي الجهة الوحيدة المخولة بالإهتمام بأوضاع منتسبيها الصحية ومتابعتها عن كثب لدى مقدّمي الخدمات الإستشفائية والطبية، وهي تسعى دوماً لتؤمن لهم أفضل خدمة بأقلّ كلفة.
 ٦. **الشراكة:** يتوجّب على كلّ صندوق تعاضديّ بشفافية إطلاع أعضائه المنتسبين على كيفية دفع بدلات اشتراكاتهم، ضماناً إعادة تسديد تكاليف طبابتهم واستشفائهم التي دفعوها بأنفسهم، والإعلان عن كشف حساباته.
 ٧. **العدالة:** يعمل صندوق التعاضد على دعم الأعضاء المنتسبين معنوياً ومادياً لدرء المخاطر عنهم وعن عائلاتهم، ويسعى إلى تحقيق العدالة في ما بينهم، كما يمنح كلّ عضو منهم فرصة لاكتشاف مقدّراته وتوظيف طاقاته.
 ٨. **الكرامة:** تتصدّى صناديق التعاضد لكلّ أنواع الحرمان والظلم والتهميش، وذلك بإعادة توزيع الفائض الذي تحقّقه على أعضائها، إمّا بتخفيض بدلات الاشتراك أو بتقديم خدمات طبية واستشفائية إضافية وغيرها من تقديمات اجتماعية وعائلية وتربوية.
 ٩. **المساواة:** يهدف التعاضد إلى تحقيق المساواة بين فئات المجتمع، ويقبل المنتسبين إليه دون أيّ تمييز بينهم.
 ١٠. **الإستمرارية:** تحرص صناديق التعاضد على تأمين ضمانات استمرارية الإنتساب لأعضائها، فلا تلغي انتساب أحدهم مهما ساءت وتضاعفت حالته الصحية بل تحتضنه وتحميه من المخاطر.
 ١١. **خدمة المحبة:** تنطلق رسالة التعاضد وعمله من رسالة الكنيسة الرعوية وتعاليمها الإجتماعية التي تدعو إلى مناصرة الضعفاء والمهمّشين والفقراء والمظلومين والمقهورين بسبب عدم المساواة، وهي تعطف عليهم، تعتني بهم وتخدمهم بمحبة.
 ١٢. **الرعاية:** يقوم التعاضد، في الظروف الإقتصادية والإجتماعية الصعبة حين وحيث تكثر المشاكل الإجتماعية وتسود حالة عدم المساواة بسبب غياب الدولة الراعية، كلياً أو جزئياً، وذلك بالرعاية الصحية والإستشفائية للمنتسبين إليه وعبر التقديمات الإجتماعية، العائلية والمدرسية وسواها التي يقدّمها لهم.
- إذا أردنا للحركة التعاضدية النموّ والإنتشار، ولتعاضدنا القوة والنجاح والإستمرار، فما علينا إلا أن نعتد هذه المبادئ كشرعة لعملائنا التعاضديّ اليوميّ ودليلاً يهديننا إلى التجرد والتضحية والشفافية، وأن نحافظ على قيم التعاضد وندافع عنها بكلّ قناعة ونشرها في كلّ مكان، ما يساعد على تعميم ثقافة التعاضد واستقرار الأمن الإجتماعي والعيش الكريم. هذه المبادئ والقيم تتطلّب تضافر جهود كلّ المؤسسات والجهات المعنية بالعمل التعاضديّ على اختلاف تنوعها، على مستوى مسؤولية كلّ منها، تعاونها مع بعضها والتنسيق فيما بينها. من هنا نطالب:

١. الدولة ب:

- أ. إلحاق صناديق التعاضد الصحية بإحدى الوزارات المختصة، لأنّ إبقاءها تحت وصاية وزارة الزراعة، كما هي الحال، هو مُجحف بحق التعاضد، ولا يتناسب مع أهدافه وطبيعة عمله ونشاطه.
- ب. الإسراع في إقرار التعديلات التي أجراها مؤخراً اتحاد صناديق التعاضد الصحية بالتعاون مع المديرية العامة للتعاونيات على المرسوم الإشتراعي رقم ٧٧/٣٥ والمراسيم التطبيقية الأخرى.
- ج. منح صفة المنفعة العامة، بالإضافة إلى كونها لا تتوخى الربح، لصناديق التعاضد الصحية، مع ما يستتبع ذلك من خصائص وفوائد وإعفاءات.

- د. لحظ مخصّصات ماليّة في موازنة الدولة لدعم صناديق التعاضد الصحيّة ومساعدتها، وإعفاءً من ضريبة الدخل، بنسبة مئوية محدّدة، لكلّ من يُقدّم لهذه الصناديق المساعدة الماليّة أو العينيّة، كما هو مُطبّق في المجتمعات المتقدّمة.
- ه. حصر التأمين الصحيّ والإستشفائيّ بصناديق التعاضد دون سواها، على أن تكون تقديماتها مكّملة لتقديمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعيّ، بعد أن تشمل تغطية الضمان كلّ أبناء المجتمع وفئاته.

٢. الصناديق

لنجعلها وفقّة مع الذات وثورة على الممارسات الخاطئة والمسيئة للعمل التعاضديّ، لأنّه من واجبنا، نحن التعاضديين، التصديّ لكلّ محاولة لتشويه صورة التعاضد والعبث بأهدافه السامية واستغلال مبادئه وتضليل المنتسبين والآخرين؛ لذا على كلّ صناديق التعاضد الصحيّة المسجّلة والعاملة أن:

- أ. تحترم قيم التعاضد، وتلتزم بتطبيق مبادئه وأنظمتها.
- ب. تنتسب إلى اتحاد صناديق التعاضد الصحيّة في لبنان لأنّه يشكّل الضمانة الوحيدة للعمل التعاضديّ واستمراريّته.
- ج. تحسن اختيار إداريّها وموظفيها، تسعى إلى تأهيلهم وتدريبهم وتسهر على أدائهم.
- د. تفرض الرقابة الذاتية على أعمالها الإداريّة والماليّة وعلى كلّ أنشطتها التي تتّصل بالتعاضد عامّة وبالمنتسبين خاصّة.
- ه. تتعاون تعاوناً وثيقاً في ما بينها على كلّ الصعد وفي كافّة المجالات، وذلك تطبيقاً لمبدأ التعاضد الذي يبدأ بالذات أولاً والذي من أجله أنشئت وباسمه تعمل، فتشكّل بذلك أساساً متيناً للتعاضد ومثالاً يقتدي به المتعاقدون.
- و. تبادر الصناديق المتعثّرة إلى الإندماج، خاصّة تلك التي لا تقوى على تحقيق أهداف التعاضد، احترام قيمه والنقيّد بمبادئه، أو تلك التي تعاني الصعوبات والمشاكل من أيّ نوع كان، أو الصناديق المسجّلة التي لم تستطع حتّى الآن الإنطلاق. الإندماج هو مصدر للقوّة وبه تزداد الحركة التعاضديّة مناعة.

٣. شركات التأمين الخاصّة وشركات الإدارة الطبيّة

رغم ما يفرّق بينها من أهداف وتوجّهات، تبقى العلاقة بين صناديق التعاضد الصحيّة من جهة، وشركات التأمين الخاصّة وشركات الإدارة الطبيّة المتخصّصة من جهة ثانية، علاقة تقنيّة وإداريّة تكامليّة، متينة وثابته. نشأت هذه العلاقة مع بداية انطلاق الحركة التعاضديّة في أوائل التسعينات، نمت وكبرت وأكسبت صناديق التعاضد الصحيّة التقنيّة والخبرة ما ثبتّ ثقة المنتسبين بها، كما فتحت المجال لشركات التأمين وشركات الإدارة لمزيد من الإستثمار والعمل والتوظيف.

إنّنا فيما ننمّن العلاقة المميّزة مع هذه الشركات ونرجو أن تنمو أكثر فأكثر، نتطلّع إلى مزيد من التعاون الناجح والمثمر وندعوها إلى مضاعفة دعمها للصناديق في مسيرتها نحو تحقيق إدارتها الذاتية بالزخم عينه والشراكة عينها.

٤. مقدّمّي الخدمات

لا يقلّ تعاون صناديق التعاضد الصحيّة مع شبكات مقدّمّي الخدمات الطبيّة والإستشفائيّة والجسم الطيّ بتنوّع اختصاصاته أهميّة عن تعاونها القائم مع شركات التأمين وشركات الإدارة. الكلّ متساوون بالحقوق والواجبات، والمسؤوليّة مشتركة بين الفرقاء الثلاثة، وما يصيب أحدهم يصيب الجميع، وحيث ينجح، ينجح معه الجميع.

إنطلاقاً من هذه المعادلة التعاضديّة بامتياز، ولمواجهة وتخطّي الظروف الإقتصاديّة الصعبة وحالة الضيقّة التي يعاني منها أبناء مجتمعنا، وفي ظلّ الإرتفاع المتزايد في تعرفات وأقساط التأمين وغياب الدولة الراعية، ندعو جميع مقدّمّي الخدمات الطبيّة والإستشفائيّة والجسم الطيّ، إلى:

- أ. الإنفتاح على صناديق التعاضد الصحيّة والتواصل المباشر مع المسؤولين فيها وإداريّتها، والإطلاع على قوانين التعاضد، قيمه ومبادئه، بهدف تثمين الدور الذي تقوم فيه هذه الصناديق وتحسين العلاقة وتحسينها، وكلّ ذلك في سبيل صحّة الإنسان وأمن المجتمع.
- ب. التعامل مع صناديق التعاضد الصحيّة كجهة ضامنة أساسية تأخذ على عاتقها تغطية استشفاء وطبابة مجموعات كبيرة من المواطنين.
- ج. الإلتزام بأدبيّات المهن الطبيّة والتمريضية، لأن العناية بالمريض هي عمل مقدّس ورسالة إنسانيّة وليست تجارة تحكمها معادلة الربح والخسارة.
- د. الإلتزام بحقيقة بديهية لا تقبل المجادلة، وضعت على أساسها شرعة حقوق الإنسان، وهي أنّ المرض ليس سلعة تباع وتشترى ما يحتمّ عدم استغلال وجع الناس أو معاملة المريض معاملة دونها المحافظة على حقوقه واحترام كرامته.
- ه. المزيد من التعاون والتعاضد بهدف خفض فاتورة الطبابة والإستشفاء، مع المحافظة على المهنيّة العالية والنوعيّة المميّزة في الخدمة، فتصبح الطبابة والإستشفاء في متناول الطبقة ذات الدخل المحدود التي تحتضنها صناديق التعاضد الصحيّة.

هـ. التعاضديين

الحركة التعاضدية التي تجسّد قيم التعاون والمشاركة والمساواة والديمقراطية تساهم، بفعالية، في نموّ الحركة الإقتصادية والإجتماعية، عبر تأمين الحماية الإجتماعية وترقية الإنسان، وبذلك تُعتبر عنصراً أساسياً في إيجاد إنتاجية خلّاقة ومستدامة، ونموّ في الدخل القوميّ، وهي عامل توازن في الإقتصاد الوطنيّ العام.

وعليه فقد بات من الثابت أنّ لدى صناديق التعاضد الصحيّة في لبنان، ومن بينها الصندوق التعاضديّ الإجتماعيّ الصحيّ، رسالة مقدّسة هي رسالة خدمة المحبّة والتنمية، وهماً وحيداً يتمثّل برفع مستوى الحماية الإجتماعية، الدفاع عن مصلحة الفرد والجماعة والحفاظ على أمنهما الصحيّ والإجتماعيّ. تحقّق الصناديق رسالتها عبر مشروعها المعروف، المحدّد والمميّز وهو تأمين حقّ الطبابة والإستشفاء، بكرامة، لكل إنسان وعائلة.

أيّها التعاضديون آمنتم بالتعاضد واعتنقتموه مذهباً فأصبحتم عنوان رسالة خدمة المحبّة والتنمية. وثقتم بمبادئه وخبرتموها فوجدتم فيها ملاذاً لحريّتكم وداعماً قوياً لكم ولعائلاتكم في الشدائد والصعاب. تشبّثتم به فحصنكم وحماكم من الدلّ، وجنّبكم الإستغلال والمتاجرة. لا يمتننكم أحد بما يسمّى ضماناً تجديداً لتأمينكم الإستشفائيّ فهذا من حقكم وليس منّة من أحد، لأنّ التعاضد هو بذاته ضماناً واستمرار لكونه لا يرفض أحداً، لا يستثنى أحداً ولا يبغى الربح. أنتم وحدكم المعنيّون في نشر رسالة خدمة المحبّة والتنمية التي باتت حاجة ملحةً ومطلباً حيويّاً لكل إنسان في مجتمعنا بجميع فئاته وطبقاته.

خاتمة

قد يشكّك البعض في جدوى عمل صناديق التعاضد الصحيّة ومدى استمراريتها في صناعة الطبابة والإستشفاء، ويراهنون على أنّها ظاهرة مرحليّة وأنيّة سرعان ما تفشل وتضمحلّ، لكنّه بات من المؤكّد والثابت أنّ التعاضد هو فضيلة إنسانيّة بامتياز تظهر مع نشوء المجتمعات البشريّة وتنمو مع نموّ كلّ إنسان وتكبر معه وفيه. أمّا التعاضد بمفهومه المعاصر، مبادئه وتنظيمه فهو مشروع الإنسان. يعالج مشاكله بكلّ أبعادها ويلبّي حاجاته وتطلّعاته. هو ثورة تتصدّى لأيّة محاولة سلب للحقوق وانتهاك للكرامات، وتُنشد ترقّي الحياة في سبيل بشريّة معافاة، سليمة ومسالمة.

تقوا أيّها التعاضديّون واقتروا بأنّ التعاضد هو مشروعكم.